



مؤتمر شوره – أيوفيه التاسع للتدقيق الشرعي
التدقيق الشرعي بين ترسيخ المهنة وارتياح آفاق جديدة

13 أبريل 2025

قاعة الدانة – فندق هوليدي ان السالمية

الجلسة الثانية

التدقيق الشرعي الخارجي في القرارات
والتعليمات التنظيمية

الدكتور/ أحمد العمري
مدير الرقابة الشرعية في مصرف الراجحي
فرع دولة الكويت

بسم الله الرحمن الرحيم

(1) أثّرت تجارب التدقيق الشرعي الأولى نظرية التدقيق الشرعي في بداية نشأتها، وكانت معظم الأبحاث والكتابات الأولى تعكس تلك التجارب من حيث الوضع التنظيمي والهيكل الإداري وآليات العمل، واعتنت بعض تلك الأبحاث والكتابات برصد تلك التجارب ودراستها، حتى توجت تلك التجارب بصدور المعايير ولوائح الحوكمة عن الجهات الرقابية المختلفة التي تهدف لتنظيم مهنة التدقيق الشرعي، الأمر الذي يوجب أن تتم الدراسة الحالية والمستقبلية وفق ثوابت ومعايير لتنتج تأصيلاً وإثراءً لمختلف تلك التجارب، مستمدين منها مختلف المسائل والجوانب التي تكون محلاً للدراسة والمعالجة.

(2) إن نظرية التدقيق الشرعي- إن صحت التسمية- كما هي في معايير الضبط، ومعايير المراجعة، حققت وجوداً لوظيفة التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية، الأولى: جهة للتدقيق الشرعي الداخلي وأخرى للتدقيق الشرعي الخارجي، وهذا الوضع كان هو المنشود لجميع الكتابات والدراسات المتصلة بها، ثم تبعته جهود للتطوير من الجهات الرقابية لتلك الوظيفة، وأنتجت لوائح حاكمة بهدف تنظيمها ووضعها على جادة التطبيق الأمثل، غير أن واقع التدقيق الشرعي لم يزل بعيداً عن الوضع النموذجي، ونأمل أن تتوج المرحلة الحالية بإدراك المؤسسات المالية الإسلامية والجهات الرقابية لأهمية هذا الوضع النموذجي، وتطبيقه أسوة بما هو مطبق على مستوى التدقيق الداخلي والخارجي المحاسبي.

توصيف الوضع الحالي :

(3) لا بد من تقرير للمصطلحات التابعة في هذا المجال التي استقرت على مدار سنوات من العمل والتجربة، وسأوردها حسب تسلسلها تاريخياً، فالأول هيئة الفتوى والرقابة الشرعية: وأمانة السر، ثم التدقيق الشرعي الداخلي ويمثله جهاز التدقيق الشرعي الداخلي، ثم التدقيق الشرعي الخارجي وتمثله شركات التدقيق، والحد الفاصل بين التدقيق الشرعي الداخلي والتدقيق الشرعي الخارجي هو الهيكل التنظيمي للمؤسسة المالية، فأى جهاز للتدقيق الشرعي يخضع لأي مستوى إداري ضمن الهيكل التنظيمي من حيث التعيين والعزل والمكافأة والمساءلة والتقرير يعد جهة داخلية، وأي جهاز للتدقيق الشرعي يخضع -من حيث التعيين والعزل والمكافأة والمساءلة والتقرير- للجمعية العمومية للمؤسسة -وهي جهة خارج الهيكل التنظيمي للمؤسسة- يعد جهة خارجية وفقاً للمصطلحات المتعارف عليها في هذا الشأن¹، وظهر تزامناً مع ما سبق مصطلح الرقابة الشرعية، وهو ما استقر على أنه ما اشتمل على المصطلحات السابق ذكرها من الناحية العملية، فمصطلح الرقابة بشكل عام يعني به الهيئة الشرعية والتدقيق الشرعي بنوعيه الداخلي والخارجي، وما احتوى على

1. بعد تنظيم مهنة التدقيق الشرعي الخارجي في الفترة الأخيرة، أصبحت بعض مكاتب التدقيق الشرعي تقدم خدمة (التدقيق الداخلي)، أي تقوم بتوفير مدقق تابع لها للمؤسسة التي تم التعاقد معها، فلا تحتاج المؤسسة لتعيين مدقق تابع لها.

إجراءات ووظائف تلك الأجهزة وإجراءاتها ومهامها، ثم مصطلح الحوكمة الشرعية، والذي يعني التأكد من ضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع المعاملات والأنشطة من خلال مجموعة من القواعد والإجراءات الحاكمة للجهات الثلاثة (الهيئة الشرعية- التدقيق الشرعي الداخلي- التدقيق الشرعي الخارجي)، ثم مصطلح الرقابة الشرعية المركزية، وهو جهاز رقابي شرعي لدى البنوك المركزية مهمته النظر في المسائل المعروضة لإبداء الرأي الشرعي، ومتابعة مدى توافق إطار الحوكمة في البنوك والمؤسسات مع القوانين والتعليمات ذات الصلة.

التسلسل التاريخي لتطور تعليمات الحوكمة:

(4) صدرت عدة لوائح وتعليمات لتنظيم وحوكمة الرقابة الشرعية بالمفهوم العملي- الهيئة الشرعية والتدقيق الشرعي بنوعيه- من الجهات الرقابة على اختلاف مسمياتها حسب البلدان، فمثلاً، التسلسل التاريخي لتطور تعليمات الحوكمة²

في دولة الكويت كما يلي :

التاريخ	التعليمات
1994	صدور خطاب من البنك المركزي إلى شركات الاستثمار الإسلامية يرى فيه أهمية قيام هذه الشركات بتعيين هيئة للرقابة الشرعية، مع الطلب بموافاة البنك المركزي بأسماء أعضاء هذه الهيئة بأقرب وقت ممكن.
1997	صدور تعليمات رقم (2/25/1997) من البنك المركزي بشأن تعيين واختصاصات هيئة الرقابة الشرعية في شركات الاستثمار الإسلامية.
1999	صدور تعميم من البنك المركزي إلى شركات الاستثمار الإسلامية بشأن إلغاء البند (ثالثاً) من التعليمات رقم (2/25/1997) والذي كان يقضي بوجوب حصول الشركة على موافقة وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية على أسماء المرشحين لعضوية هيئة الرقابة الشرعية.
2003	صدور القانون رقم (30) لسنة 2003 بإضافة قسم خاص بالبنوك الإسلامية.
2003	صدور تعليمات رقم (2/رب 100/2003) من البنك المركزي بشأن قواعد وشروط تعيين واختصاصات هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية.
2015-2010	صدور القوانين والتعليمات واللوائح التنفيذية لهيئة أسواق المال
2016	صدور تعليمات "حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية" من البنك المركزي، بشأن قواعد وشروط تعيين واختصاصات هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، والتدقيق الشرعي الداخلي والخارجي.
2018	بدأ العمل بتعليمات "حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية."
2020	بدأ العمل بمتطلبات التدقيق الشرعي الخارجي الواردة في تعليمات "حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية".

2. تجدر الإشارة إلى أن تعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي الكويتي قد تم الاسترشاد بها بالمعيار رقم (١٠) الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، ومعايير الحوكمة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، واللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال (الكويت)، ومصرف سورية المركزي، والبنك المركزي المالي، لمزيد من التفصيل ينظر: دراسة وتحليل تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية الصادرة عن بنك الكويت المركزي، للدكتور عبد العزيز الناهض، والدكتور يونس صوالحي.

(5) تعتبر الوسائل هي المسلك الذي تتحقق به المقاصد، ولا يمكن تصور حصول المقاصد من دون تحصيل الوسائل، فلذا وجب الاهتمام بها كما هو الحال في المقاصد، وعليه وبعد مرور مراحل زمنية لعمل المؤسسات الإسلامية ووصولها إلى مستقر يشار له في التقارير المالية والاقتصادية، وإلى حاجة المتعاملين من أفراد وشركات للحصول على أكبر قدر ممكن من الثقة والاطمئنان الشرعي، كان لزماً على المؤسسات المالية التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، والجهات الرقابية إعطاء مزيد اهتمام بكل وسيلة تؤدي إلى مقصد تحقيق جملة المبادئ التي تأسست عليها، وتعمل على الدوام للوصول إلى أكبر قدر مما يمكن تحقيقه منها، وأعني بالمبادئ: الاستقلال والمهنية والإفصاح والعدل والثقة والسمعة والرقابة والمحاسبة ونفي تعارض المصالح والإفصاح والشفافية والوضوح.

مع الأخذ بعين الاعتبار إلى أن هذه الوسائل هي إجراءات اجتهادية مصلحية، يمكن تعديلها وتطويرها والبدء بها ثم البناء عليها، فمع تطور وتوسع الصناعة المالية الإسلامية وجب مراعاة المراجعة والتطوير المستمرين للإجراءات والممارسات، لتحقيق المبادئ المشار لها، ولتناسب مع تطور وتغير الأسواق بما يتوفر من تقنية مالية وذهنية.

أولاً: التدقيق الشرعي الخارجي في قرارات الجهات الرقابية والعلاقة بينه وبين أجهزة الرقابة الأخرى :

1. التدقيق الشرعي الخارجي، أهدافه في القرارات والتعليمات ذات الصلة .

من أوائل التعريفات التي وضحت معنى التدقيق الشرعي الخارجي ما يلي³ :

” عملية يقوم بها شخص مؤهل مستقل (المدقق) تتضمن فحص أعمال المؤسسة المالية الإسلامية والعقود المبرمة، بهدف إعطاء رأي عن مدى التزام الإدارة بالضوابط والتوصيات والفتاوى الشرعية الصادرة عن الهيئة/المستشار الشرعي للمؤسسة“.

” جمع وتقييم الأدلة عن أنشطة المؤسسة لتحديد مدى توافقها مع المعايير الشرعية والتقرير عن ذلك، ويجب أداء التدقيق الشرعي بواسطة شخص كفء ومستقل“.

”عملية فحص تقوم بها جهة مستقلة تعين من الجمعية العمومية للمساهمين (عادة شركة تدقيق شرعي خارجي) لإعطاء تأكيد معقول لأصحاب المصالح عن مدى التزام البنك أو المؤسسة المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية وقرارات الهيئة الشرعية، ويشمل الفحص السياسات والإجراءات وأدلة العمل والعمليات المنفذة والأنظمة المتبعة، وذلك باستخدام أساليب ووسائل مهنية متخصصة لبيان صحة أو أخطاء التطبيق، وتقديم التقارير للجهات المعنية بهدف إجراء التعديلات اللازمة وتطوير الأداء“.

ويلاحظ من التعريفات السابقة بأن وصف جهاز التدقيق الخارجي يكمن في النقاط التالية:

• جهاز يقوم بعملية تدقيق ومراجعة.

• مستقل عن المؤسسة وخارجاً عن الهيكل التنظيمي.

3. التدقيق الشرعي الخارجي وعلاقته بعناصر الحوكمة: دراسة تحليلية مقارنة، ص 53-52.

- يعين من قبل الجمعية العمومية للمساهمين، لإعطاء التأكيد المعقول عن مدى الالتزام .
- استخدام الأساليب والوسائل المهنية المتخصصة في مهمته.
- تقديم تقارير ونتائج الفحص والمراجعة للجهات المعنية .

2. تطور مهنة التدقيق الشرعي الخارجي في ضوء قرارات ولوائح الجهات الرقابية :

مع تطور مهنة التدقيق الشرعي الخارجي والكتابات السابقة في وصفه وبيانه، فقد استقرت في وقتنا على شكل شركات أو مكاتب تدقيق كما هو الحال لمهنة التدقيق المحاسبي والمالي، مما استوجب تهيئة خاصة لها، وقد تم ذلك من خلال إصدار عدة تعليمات وقرارات عن الجهات الرقابية سواء المحلية أو العالمية يبين ماهيتها والمهام المنوطة بها، وعندما نأتي على التعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية المتعلقة بالتدقيق الشرعي الخارجي في دولة الكويت، فيمكن حصرها في الآتي:

1. قانون وزارة التجارة والصناعة.

2. تعليمات بنك الكويت المركزي.

3. تعليمات هيئة أسواق المال .

والجدول أدناه يوضح المقارنة بين التعليمات الصادرة عن تلك الجهات من عدة نواحي :

وجه المقارنة	وزارة التجارة	بنك الكويت المركزي	هيئة أسواق المال
تاريخ صدور التعليمات		2017-2020 التنفيذ	2018-2019-2021-2024
الشكل القانوني		مكتب مرخص من وزارة التجارة	مكتب مرخص من وزارة التجارة
التعيين والاستقلالية		يعين من قبل الجمعية العامة بناء على ترشيح مجلس الإدارة	يعين من قبل الجمعية العامة
الإلزام		ملزم	ملزم
المهام والأهداف		الرقابة على جميع المعاملات للتأكد من مدى التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية للبنك	إبداء الرأي بشأن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً للمرجعية الشرعية المتبعة لدى المؤسسة بيان المخالفات الشرعية في الأنشطة والعقود
شروط التعيين		الحصول على ترخيص من وزارة التجارة والصناعة. العدد الكافي للقيام بمهام التدقيق وجود منهجية ودليل تدقيق مؤهل جامعي في الشريعة الإسلامية	بيان إجراءات التدقيق الاطلاع على تقرير وحدة التدقيق الشرعي الداخلي إصدار تقارير مراجعة شرعية مرحلية وعرضها على مجلس الإدارة إبلاغ هيئة أسواق المال بالمخالفات الصادرة عن المؤسسة حال وقوعها الحصول على ترخيص من وزارة التجارة والصناعة الحصول على طلب تسجيل من هيئة أسواق المال وجود عدد 2 مدققين أو أكثر.
عدد سنوات الخبرة		5 سنوات	5 سنوات

التقرير	يرفع إلى الجمعية العامة ويحتوي على 5 نقاط	تقارير ربع سنوية ترفع إلى مجلس الإدارة ويحتوي على 8 نقاط
نطاق التدقيق	جمع وتقييم الأدلة عن أنشطة ومعاملات البنك، للتأكد من مدى مطابقتها لقرارات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية بالبنك	الأنشطة والعقود وتعاملات الأوراق المالية
مدة التعيين	سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة أقصاها 4 سنوات متتالية	سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة أقصاها 4 سنوات متتالية
حالات انتهاء مدة التعيين	انتهاء مدة العقد	• انتهاء مدة العقد • الإيقاف المسبب من قبل الهيئة
متابعة الجهات الرقابية	لا يوجد متابعة	تزويد تقارير المكتب إلى الهيئة وتحتوي على : • عدد وتواريخ الزيارات • إجراءات التدقيق التي تمت • الأدلة الثبوتية التي تم الاستناد عليها • لإبداء الرأي الوارد في تقرير التدقيق

بعد مراجعة ومقارنة اللوائح الحاكمة لمهمة التدقيق الشرعي الخارجي لمكاتب التدقيق يتضح مايلي :

• قانون وزارة التجارة والصناعة :

لا يوجد أي تفصيل في قانون وزارة التجارة والصناعة متعلق بالتدقيق الشرعي سواء الداخلي أو الخارجي، عدا ما ورد من إلزام الشركات التي تعمل وفق أحكام الشريعة أن يكون لديها جهاز هيئة الفتوى والرقابة الشرعية⁴، وأما ما يتعلق بالتدقيق الخارجي، فإن مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي تعمل تحت مسمى (شركة استشارات).

• لائحة هيئة أسواق المال :

- التحديث الدائم والمستمر للائحة هيئة أسواق المال.
- العمومية في توصيف المهام المطلوبة من مكاتب التدقيق الخارجي اتجاه المؤسسة.
- تقرير المراجعة والتدقيق المطلوب من مكتب التدقيق الخارجي يحتوي على تفصيل مهم وهو ما ذكر في المادة 3-5-10 من اللائحة.
- وجود المتابعة والمراجعة من الهيئة لأعمال المكتب بعد إصدار تقارير المراجعة والتدقيق.
- تنظيم تسجيل مكاتب التدقيق الشرعي لديها من خلال نماذج التسجيل والتجديد، وإعطاء الهيئة الحق بموجب قرار مسبب بإلغاء تسجيل المكتب.
- عدم وجود أي ربط في أو إداري بين المدقق الشرعي الخارجي وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية، عدا ما أشير له بتزويد تقرير المكتب للهيئة مع مجلس الإدارة ، وهو ما يفيد انفصال نطاق عمل الجهازين .
- سمحت لائحة أسواق المال لمكاتب التدقيق الخارجي القيام بمهام المدقق الداخلي.
- من خلال نظرة لعمل المدقق الداخلي والخارجي، يتبين وجود تشارك في المهام فيما بينهما، وهو ما سينعكس سلباً على تأديتها عند التنفيذ.

4. قانون الشركات، المادة (15) الصادر سنة 2016م.

- لم تذكر اللائحة الجهة المسؤولة عن اعتماد المكاتب من الناحية الفنية وإنما اكتفت بتسجيل المكاتب من الناحية الإجرائية.
- الاشتراطات التي وضعت لتسجيل مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي ضعيفة لا ترقى مع مستوى حجم الأعمال والأنشطة التي تقوم بها المؤسسات المالية .

• لائحة البنك المركزي:

- لم يتم تحديث اللائحة الصادرة في عام 2020 إلى يومنا هذا مع أن الفترة كافية للتقييم والمراجعة.
- العمومية في توصيف المهام المطلوبة من مكاتب التدقيق الخارجي اتجاه المؤسسة .
- النقص في النقاط الواجب توأفها في تقرير المراجعة والتدقيق .
- من خلال نظرة لعمل المدقق الداخلي والخارجي، نلاحظ وجود تداخل المهام بينهما، وهو ما سينعكس سلباً على تأديتها عند التنفيذ.
- لم تذكر اللائحة الجهة المسؤولة عن اعتماد المكاتب من الناحية الفنية وإنما اكتفت بالموافقة على تسجيل المكاتب من الناحية الإجرائية.
- الاشتراطات التي وضعت لتسجيل مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي ضعيفة لا ترقى مع مستوى حجم الأعمال والأنشطة التي تقوم بها المؤسسات المالية .
- عدم وجود متابعة ومراجعة من البنك المركزي لأعمال المكتب بعد تنفيذ المراجعة والتدقيق وإصدار التقارير.
- واستكمالاً لجهد إصدار تلك اللوائح والتعليمات، لابد من إعادة النظر فيها بهدف تطويرها لتكون مواكبة لحجم أعمال المؤسسات المالية على مختلف حجمها وتنوع أنشطتها، ولتحقق مزيداً من المبادئ المنشودة ورفع كفاءة منهجية التدقيق، ويمكن ذلك من خلال توحيد المرجعية لهذه اللوائح والاتفاق على محتوياتها بين الجهات الرقابية.

3. العلاقة بين أجهزة الرقابة الشرعية في نطاق لوائح الحوكمة وسبيل تطويرها :

لا بد عند دراسة التدقيق الشرعي الخارجي، من معرفة العلاقة التي تربطه مع أجهزة الرقابة الشرعية الأخرى (الهيئة الشرعية – التدقيق الشرعي الداخلي) لنكشف بشكل واضح طبيعة ومهام كل جهاز وما يترتب على ذلك، حسب ما ورد في اللوائح الصادرة عن الجهات الرقابية في دولة الكويت.

تبين من خلال اللوائح الصادرة، أن هناك تشابه كبير بين أجهزة الرقابة الشرعية الثلاث من حيث المهام والمسؤوليات، ويأتي ذلك لطبيعة عمل تلك الأجهزة والأهداف التي تسعى لها، حيث إن جميعها يسعى لتحصيل التأكيد المعقول بمدى التزام المؤسسة بقرارات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، وإثبات هذا التأكيد من خلال وسائل التدقيق والمراجعة، ثم عرض النتيجة النهائية على لجان الدقيق التابعة للمؤسسة، ثم الجمعية العمومية (المساهمون).

وهذا التشابه في المهام والمسؤوليات المطلوبة من كل جهاز، سيؤدي بطبيعة الحال إلى تداخل في المسؤوليات وسينتج عنه عدم الوصول إلى أفضل ممارسة للمراجعة والتدقيق، والغفلة بدون قصد عن مهام أخرى ذات أهمية لاستكمال الحوكمة الفعالة المؤدية إلى تحقيق المبادئ المنشودة للعمل المصرفي .

أ: علاقة مكتب التدقيق الشرعي الخارجي بهيئة الرقابة الشرعية للبنك :

وفقا لتعليمات حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الكويتية والصادرة عن بنك الكويت المركزي، فمن غير الممكن حدوث خلاف أو تضارب في الرأي الشرعي او المرجعيات الشرعية بين مكاتب التدقيق الشرعي وهيئات الرقابة الشرعية، ذلك أن تلك التعليمات نصت بوضوح على مواد تنظم هذا الأمر، وذلك على النحو التالي:

- تضمنت مقدمة (تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية) ما نصه: " إن من أهم شروط نجاح العمل المصرفي الإسلامي هو وجود هيئات رقابة شرعية مستقلة و فاعلة "
- تضمن الفصل الأول (التعريفات) من التعليمات المذكورة تعريف هيئة الرقابة الشرعية " هي جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، يقوم بالإشراف على معاملات وأنشطة ومنتجات البنك والتأكد من أنها متفقة مع أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية".
- كما تضمن الفصل الأول تعريفا لحوكمة الرقابة الشرعية بأنها " نظام تسعى من خلاله أي مؤسسة مصرفية ومالية إسلامية إلى أن تقوم أنشطتها على أساس أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية من خلال الإشراف المهني الفعال والمستقل".
- وتضمن الفصل الأول كذلك تعريفا للتدقيق الشرعي الخارجي بأنه " عملية سنوية تتمثل في جمع وتقييم الأدلة عن أنشطة البنك للتأكد من مدى مطابقتها لقرارات وفتوى هيئة الرقابة الشرعية بالبنك".
- تضمن البند (2) من الفصل الثاني من تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية (المتطلبات العامة لإطار حوكمة الرقابة الشرعية) ما نصه: " تتطلب حوكمة الرقابة الشرعية المتينة وذات المصادقية تكوين هيئة رقابة شرعية مستقلة ومسؤولة، يدعمها البحث الشرعي الداخلي القوي، مع التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي.
- كما تضمن البند (3) من الفصل الثاني من تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية، ما يجب أن يشمل إطار حوكمة الرقابة الشرعية والتي من بينها ما ورد في (هـ) من البند المذكور وهو ما يتعلق بالتدقيق الشرعي الخارجي: " تدقيق شرعي خارجي سنوي للتأكد من أن أعمال البنك تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية ووفقا لما تقرره هيئة الرقابة الشرعية ".
- كما تضمنت الفقرة الأخيرة من المبدأ الثاني (الاستقلالية) من مبادئ ومتطلبات حوكمة الرقابة الشرعية الواردة في الفصل الثالث من التعليمات المذكورة أعلاه والصادرة عن بنك الكويت المركزي ما نصه: " وكلما برزت حالات تعارض مصالح لا يمكن تفادياها ، يجب على أعضاء هيئة الرقابة الشرعية إبلاغ إدارة البنك كتابيا بذلك، كما يجب عليهم

الإفصاح عن أي حالات تعارض مصالح تتعلق بأفراد أسرهم، أو شركائهم في الأعمال، أو الشركات التي لهم فيه مصالح، وفي حال وجود هذا التعارض في المصالح تجاه طرف آخر، يجب عليهم وقتئذ الامتناع عن المشاركة في القرار أو الإجراء ذي الصلة لحساب البنك، وعند الإبلاغ عن حالة من حالات تعرض المصالح، يجب أن يتم تسجيل ذلك وتدوينه في السجلات المعنية.

• ورد في البند (أولاً) من المحور الثاني: التدقيق الشرعي الخارجي، ضمن الفصل الرابع: التدقيق الشرعي من تعليمات بنك الكويت المركزي ما نصه: "مكتب التدقيق الشرعي الخارجي هو مؤسسة مستقلة تختص بالرقابة على جميع المعاملات للتأكد من مدى التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية للبنك، يتم تعيينه من قبل الجمعية العامة للبنك بناءً على ترشيح مجلس الإدارة، ويرفع مكتب التدقيق الشرعي الخارجي تقاريره بهذا الشأن إلى الجمعية العامة للبنك مع تقديم نسخة من التقرير لهيئة الرقابة الشرعية.

كما تجدر الإشارة إلى ما ورد في المحور الثاني ضمن البند (ثاني عشر) لما نصه: "لا يجوز لمكتب التدقيق الشرعي الخارجي أو أحد أعضائه تقديم أي من الخدمات الآتية إلى البنك الذي قام بتعيينه:

- العمل بأجر.
- الاستشارات الشرعية... الخ.

الخلاصة:

إن تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الكويتية والصادرة عن بنك الكويت المركزي قد نظمت العلاقة بين مكتب التدقيق الشرعي الخارجي وهيئة الرقابة الشرعية وفق الأسس والضوابط التالية:

- أن دور التدقيق الشرعي الخارجي أن يدعم عمل هيئة الرقابة الشرعية للبنك وأن هدف التدقيق الشرعي الخارجي هو التأكد من أن أعمال البنك تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لما تقرره هيئة الرقابة الشرعية للبنك، وعلى هذا يتلخص دور التدقيق الشرعي الخارجي في أعمال المطابقة مع الفتاوى والقرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للبنك كونها المرجعية الشرعية الوحيدة له في جميع أعماله التي يقوم بها، وبالتالي فمن غير الممكن حدوث أي خلاف أو تعارض في الرأي أو المرجعية الشرعية بين مكتب التدقيق الشرعي الخارجي وهيئة الرقابة الشرعية، كون أن المرجعية الشرعية لمكتب التدقيق الشرعي الخارجي هي فقط الفتاوى والقرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية.
- أن مكتب التدقيق الشرعي الخارجي هو جهة مستقلة.
- أن هيئة الرقابة الشرعية هي جهة تتمتع بالاستقلالية.
- أن من متطلبات تحقيق هذه الاستقلالية أن يمتنع مكتب التدقيق الشرعي الخارجي عن تقديم أي استشارات شرعية

للبنك الذي يقدم له خدمات التدقيق الشرعي الخارجي، بشكل مباشر أو من خلال أحد أعضاء مكتب التدقيق الشرعي الخارجي، وأن استقلالية هيئة الرقابة الشرعية تمنعها من التدخل بترشيح أحد مكاتب التدقيق الشرعي وتفضيل أحدها على الآخر لكي يتمكن أعضاء هيئة الرقابة الشرعية من تلافي شبهة تضارب المصالح لدى أعضاء هيئات الرقابة الشرعية، وفي ظل أن تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية لم تمنحها هذا الحق.

واستكمالاً لذلك، فإن تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية الصادرة عن بنك الكويت المركزي قد عرفت مكتب التدقيق الشرعي الخارجي بأنه "مؤسسة مستقلة تختص بالرقابة على جميع المعاملات للتأكد من مدى إلزامها بأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية للبنك".

فيؤكد هذا التعريف على ضرورة استقلالية الجهة التي ستقدم خدمات التدقيق الشرعي الخارجي عن هيئة الرقابة الشرعية للبنك - وعن البنك نفسه من باب أولى - إن كان بشكل مباشر أو غير مباشر، وكذلك عن إدارات الرقابة الشرعية لتلك البنوك وخصوصاً من حيث أعضاء هيئات الرقابة الشرعية والعاملين في إدارات الرقابة الشرعية أو المستشارين الشرعيين لتلك البنوك، كما أنه ينسجم تماماً مع المتطلب الحادي عشر من متطلبات التدقيق الشرعي الخارجي من تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية الصادرة عن بنك الكويت المركزي والتي نصت على "تجنباً لتضارب المصالح، فإنه لا يجوز أن يشغل الشريك في مكتب التدقيق الشرعي الخارجي أو تابعيه منصب رئيس أو عضو مجلس إدارة البنك أو يشرف على إدارة البنك أو حساباته أو التدقيق الشرعي الداخلي بالبنك ويسري ذلك على الأقرباء حتى الدرجة الأولى لمن يشترك في عملية التدقيق الشرعي الخارجي على أعمال البنك، ويمكن اعتبار وجود حالات تعارض مصالح مع البنك إذا كان للطرفين ارتباطات مشتركة، كما هو الحال في المشاركة في الملكية أو المشاركة في الإدارة".

ب: علاقة مكتب التدقيق الشرعي الخارجي بجهاز التدقيق الشرعي الداخلي :

يلاحظ على اللوائح والتعليمات أنها لم تقم بالتوضيح الكافي للفصل بين التدقيق الشرعي الخارجي والتدقيق الشرعي الداخلي بما يمنع اللبس والتداخل في الفهم خاصة عند غير المتخصصين في مجال الحوكمة الإدارية التي تستند إليها تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية إلى حد كبير في تقرير المقابل لها في الجانب الشرعي من حيث المفاهيم والمبادئ والأجهزة والوظائف والمهام والعلاقات، وإذا أردنا تفصيل ذلك وفق ما جاء في اللوائح الصادرة يمكن من خلال الأمثلة التالية توضيح التداخل في المهام :

- أوكلت اللوائح للهيئة الشرعية جزءاً من التأكد عن مدى التزام المؤسسة بالقرارات الصادرة منها (الهيئة الشرعية)،

كتسجيل المخالفات إن وجدت ومخاطبة الإدارة التنفيذية بوقوعها وتصحيحها، ودراسة تقارير التدقيق الشرعي الخارجي الصادرة عن المدقق الشرعي الخارجي، وهو نفس الدور الذي يقوم به المدقق الشرعي الداخلي والخارجي، وإن

قيل بأن الهيئة تقوم بهذا الدور من خلال فريق التدقيق الداخلي أو الخارجي، فهذا سيورد إشكالاً عن الجهاز المسؤول عن القيام بمهمة التدقيق الشرعي نفسها، فهل ممارسة جهاز الهيئة الشرعية بعملية التدقيق سواء بنفسها أو عن طريق أجهزة التدقيق، سيؤدي للوصول إلى التأكد المعقول المطلوب إثباته، وهل هذه الممارسة من أدبيات الحوكمة التي تدعو إلى فصل المهام بين أجهزة المؤسسة على نحو يضمن الاستقلالية ولا يؤدي إلى تهديدها.

• عدم الفصل بين نطاق التدقيق لكل من جهاز التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي، فقد ورد في لائحة بنك الكويت المركزي عند تعريف التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي ما نصه :

” التدقيق الشرعي الداخلي: عملية دورية تتمثل في فحص وتقييم كفاية وفعالية نظام الرقابة الشرعية، بهدف معرفة فيما إذا كان النظام القائم ومدى الالتزام به يوفر تأكيداً معقولاً بأن إدارة البنك قد أدت مسؤولياتها تجاه ضمان تطبيق أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية وفقاً لما تقرره هيئة الرقابة الشرعية بالبنك، وجاء في تعريف التدقيق الشرعي الخارجي ما نصه:” عملية سنوية تتمثل في جمع وتقييم الأدلة عن أنشطة ومعاملات البنك للتأكد من مدى مطابقتها لقرارات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية بالبنك.“، فالناظر في النصبين السابقين للمهام لن يجد حداً يزيل الإبهام عنهما .

• جاء في لائحة البنك المركزي مانصه:” ألا يتولى المدققون الشرعيون أي مهام تنفيذية أو مهام يمكن أن تكون محل التدقيق من جانبهم في وقت لاحق، وهذه الممارسة موجودة في عدد من البنوك المحلية، وأهم أسبابها عدم وضوح مهام ومسؤوليات جهاز التدقيق الشرعي الداخلي بشكل دقيق، ومثاله ما ورد في اللائحة :” مراجعة الإعلانات عن منتجات البنك ومعاملاته والمصادقة عليها قبل نشرها.“ فكيف يقوم المدقق الشرعي الداخلي بمهمة تنفيذية سيقوم هو نفسه بالتدقيق عليها .

ولهذا تعد مهمة توضيح دور المدقق الشرعي الداخلي والخارجي توضيحاً نافياً للإشكال واللبس من المهام الرئيسة لاستكمال متطلبات الحوكمة، فهما وإن كانا من قبيل مراجعة الالتزام الذي هو أحد أنواع التدقيق، الذي يقصد به مراجعة العمليات المنفذة للتأكد من الالتزام بالسياسات والإجراءات التي تقرها إدارة المؤسسة والتأكد من تنفيذ اللوائح والنظم (التأكد من أن الإجراءات والعمليات المنفذة مطابقة للإجراءات المعتمدة)، غير أنهما يفترقان في نطاق الفحص والتأكد، ومحل توجيه التقرير، فالتدقيق الشرعي الداخلي يتبع لجنة التدقيق (مجلس الإدارة) ويوجه التقرير لها، والتدقيق الشرعي الخارجي، يوجه التقرير للجمعية العامة كونه وكيلاً عنهم في التدقيق كما تقر بأن الهيئة الشرعية وكيلاً عن الإفتاء، وتوجيه التقرير للهيئة الشرعية لإعطاء الاطمئنان من كفاءة المدقق الشرعي الداخلي من تحقيقه ومراجعته بتنفيذ قراراتها.

فصل نطاق العمل:

وهنا تجدر الإشارة إلى أمرين مهمين لاستكمال مسألة الفصل بين مهام التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي :

الأمر الأول : هناك مهام قد أشير لها في اللوائح بشكل عارض من ضمن مهام التدقيق الشرعي الداخلي، وهي كل نشاط مضاف إلى التدقيق والمراجعة، كمراجعة العقود والاتفاقيات، ومراجعة أدلة التعليمات والإجراءات والعناية باستفسارات العملاء والموظفين، فهذه من المهام التي يجب أن توكل إلى جهاز آخر يختلف عن جهاز التدقيق، يمكن أن يطلق عليه (الرقابة الشرعية) أو (الالتزام الشرعي)، وهو جهاز يخدم أهداف الهيئة الشرعية والإدارة التنفيذية ويعتبر حلقة الوصل بينهما، ومهمته إنشاء النظام الذي يبيء للالتزام الشرعي، من خلال المهام التالية :

- مراجعة العقود والاتفاقيات ودراستها قبل عرضها على الهيئة الشرعية .
- تطوير المنتجات .
- دراسة الإجراءات الخاصة بالمنتجات والموافقة عليها .
- دراسة المخاطر الشرعية للمنتجات والأنشطة، وإصدار اللوائح التي تحول دون وقوعها⁵.
- القيام بمهام أمانة سر الهيئة الشرعية، (التحضير للاجتماعات- كتابة المحاضر- تنسيق قرارات وتوجيهات الهيئة الشرعية..)
- استلام ملاحظات التدقيق الشرعي تمهيداً لعرضها على الهيئة الشرعية.
- بث الوعي بالمنتجات المصرفية بين الموظفين وعملاء المؤسسة، وفق قرارات الهيئة الشرعية .

الأمر الثاني : عدم كفاية نصوص تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية والجزء المتعلق بتأطير وإدارة علاقات وممارسة أعمال مكتب التدقيق الشرعي الخارجي، من حيث الجهة التي تنسق العلاقة معه وتمكنه من تأدية واجباته، الذي فتح باب التفسير والاجتهاد بشكل واسع كل بحسب علاقته بها وتفسيرها لما يراه أنه يناسب علاقته بأعمال التدقيق الشرعي الخارجي، ففي الوقت الذي ترى فيه بعض المكاتب أن الوضع الأمثل هو التنسيق مع إدارة الالتزام في البنك على غرار علاقة مكتب تدقيق الحسابات الخارجي، رأت بعض البنوك أن الأنسب لذلك هو إدارات التدقيق الشرعي الداخلي⁶. وقد انعكس ذلك فيما يلي:

- عدم الاتفاق بين الأطراف ذات العلاقة على أهداف بنك الكويت المركزي من تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية والجزء المتعلق منها بالتدقيق الشرعي الخارجي، وأن التدقيق الشرعي الداخلي يقوم بالمهمة الأساسية و"على التدقيق الشرعي الخارجي أن يقوم بعمله من خلال إدارة التدقيق الشرعي الداخلي" مما أدى إلى عدم التفهم الواضح من قبل تلك الأطراف لدور التدقيق الشرعي الخارجي كما ورد في تعليمات الحوكمة.

5. تأتي أهمية التحقق من المخاطر الشرعية، بأن أثره لا يظهر جلياً على المعاملات والأنشطة كالمخاطر المالية ومخاطر التشغيل، ومراجعة المخاطر من الأنشطة التي بدأت المؤسسات المالية الإسلامية توليها أهمية، وظهر مؤخراً ما يعرف بالتدقيق على أساس المخاطر.

6. خلاصة حوارات مع أحد مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي.

- تأثرت استقلالية التدقيق الشرعي الخارجي عندما تم تحديد الجهة المنسقة لأعماله لتكون إدارة التدقيق الشرعي الداخلي واعتبارها هي البوابة الوحيدة له في البنك التي يمكنه ان يطلب متطلبات أعماله من خلالها ولها الحق في الموافقة و/ أو الاعتراض و/ أو توفيرها و/ أو عدم توفيرها بناء على فهم المسؤول عن التدقيق الشرعي الداخلي لتلك المتطلبات.
- تقييد عمل التدقيق الشرعي الخارجي من خلال النص صراحة في عقد الارتباط عند كل خطوة من خطوات التدقيق الواردة في نطاق التدقيق بأن تتم هذه الخطوة ستتم من خلال الجهة المنسقة لدى البنك – إدارة التدقيق الشرعي الداخلي.

وبعد توضيح العلاقة بين أجهزة الرقابة الشرعية في المؤسسة نخلص بما يلي :

أن العلاقة بين أجهزة الرقابة الشرعية (عناصر الحوكمة الشرعية) هي علاقة تكاملية، فالممارسة المهنية السليمة تتطلب فصلاً للمهام والصلاحيات وتوضيحها على نحو يضمن عدم التداخل وإن تشابهت في المسميات، وجودة التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي تتجلى في الالتزام بالمعايير المهنية المتعارف عليها، مما يحسن من أداء المدققين ويرفع من كفاءتهم ويعزز من استقلاليتهم، وتحسين جودة التدقيق وتفعيل الرقابة عليها، ويتطلب تدعيم استقلالية المدقق الذهنية، ويمكن توضيح ذلك من خلال حد كل جهاز بشكل جامع مانع وتحديد مهامه بحيث لا تتداخل مع غيرها من المهام، وتوضيح ذلك وفق ما يلي :

1. هيئة الفتوى والرقابة الشرعية: جهة مستقلة، تعتبر وكيلاً عن المساهمين في بيان الحكم الشرعي لمنتجات وأنشطة المؤسسة، ويشمل إعادة توصيف دور هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات، بما يتناسق مع أجهزة الرقابة الأخرى⁷، من خلال :

- الهيئة الشرعية وكيلاً عن المساهمين بالإفتاء وإصدار التوجيهات والقرارات الشرعية.
- إضافة إلى ما تم ذكره في لوائح الحوكمة، ينبغي استحداث معايير لضبط جودة أعمال الهيئة الشرعية، كبيان المنهجية المتبعة للإفتاء، وهو ما يعطي مزيداً من الشفافية للمساهمين والمتعاملين مع المؤسسة، وتطوير صيغة الفتوى، كأن تكون بصيغة تنفيذية يسهل لاحقاً على المدقق والمراجع الاعتماد عليها في عملية التدقيق.
- الاطلاع على تقارير التدقيق الداخلي والخارجي وإبداء ملاحظاتها من باب الدفاع عن الفتوى التي صدرت عنها، وتوضيح ما أشكل إن وجد.

2. جهاز التدقيق الشرعي الداخلي: وهو جهاز مستقل يتبع من الناحية الفنية والإدارية لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، ويقدم تقريره لها لتوجيهه إلى الإدارة التنفيذية، ويتلخص دوره بما يلي :

- التأكد من مدى التزام العمليات المنفذة بقرارات وتوجيهات الهيئة الشرعية (المرجعية) من خلال :

- فحص المعاملات المنفذة .

7. التحول لهذا الدور في ظل وجود هيئة شرعية مركزية (الهيئة الشرعية في البنك المركزي- هيئة أسواق المال- وحدة التأمين التكافلي) أمر طبيعي أسوة بالمرجعيات الموحدة في العالم لجميع الأعمال، ومن هذه المرجعيات: المعايير الدولية لإعداد التقارير، الأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية والتحصيل المستندي وخطابات الضمان.

- إعداد جداول وخطط التدقيق السنوية والتشغيلية .

- اعتماد المنهجية المعتمدة للتدقيق .

- تسجيل الملاحظات والمخالفات تمهيداً لرفعها للهيئة الشرعية للنظر فيها.

- متابعة تصويب الملاحظات المسجلة أو المرفوعة للهيئة حسب الإطار الزمني للملاحظة .

3. جهاز التدقيق الشرعي الخارجي: وهو جهاز يعين من الجمعية العمومية، يتأكد من سلامة نظام التدقيق الشرعي

لداخلي ومدى كفاءته بتحقيق قرارات وتوجيهات الهيئة الشرعية، ويرفع تقريره لها بذلك، ويتلخص دوره بما يلي :

- التأكد من مدى التزام المدقق الشرعي الداخلي بالإجراءات التي وضعها لنفسه لإتمام عملية التدقيق :

- التأكد من إجراءات المدقق الشرعي الداخلي .

- التأكد من تنفيذ الخطط السنوية والتشغيلية المعتمدة للتدقيق الشرعي الداخلي .

- التأكد من منهجية التدقيق الشرعي الداخلي المتبعة ومدى الالتزام بها، كالتأكد من أدلة الإثبات المستخدمة –

وحفظ العينات المدققة .

- دراسة كفاءة نظام الرقابة الشرعية الداخلية وتحديد مواطن القوة والضعف .

- التأكد من تطبيق اللوائح الصادرة عن الجهات الرقابية على مستوى الهيئة الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي.

4. جهاز الرقابة الشرعية: وهو جهاز يتبع الإدارة التنفيذية ويكون حلقة الوصل بينها وبين الهيئة الشرعية .

إن العلاقة بين أجهزة الرقابة الشرعية (عناصر الحوكمة الشرعية) هي علاقة تكاملية، فالممارسة المهنية السليمة

تتطلب فصلاً للمهام والصلاحيات وتوضيحها على نحو يضمن عدم التداخل وإن تشابهت في المسميات، وجودة

التدقيق الداخلي والخارجي تتجلى في الالتزام بالمعايير المهنية المتعارف عليها، مما يحسن من أداء المدققين ويرفع من

كفاءتهم ويعزز من استقلاليتهم، وتحسين جودة التدقيق وتفعيل الرقابة عليها، ويتطلب تدعيم استقلالية المدقق

الذهنية والمهنية .

التوصيات:

1. الإشراف الفعال من قبل الجهات الرقابية على تطوير اللوائح المنظمة لمهنة التدقيق الشرعي ويشمل ذلك الداخلي والخارجي، وتحديث تلك اللوائح بشكل دوري، وهو ما يعد سببا كافيا لجعلها أكثر كفاءة وفعالية في تحقيق الهدف منها. وفيما يتعلق بمكاتب التدقيق الشرعي الخارجي ينبغي التأكد من تحقيق مجموعة عناصر حوكمة الرقابة الشرعية التالية وهي:
 - عدم وجود علاقة مصالح مباشرة او غير مباشرة بين أعضاء الهيئات الشرعية ومكاتب التدقيق الشرعي التي يتم اختيارها.
 - وجود تاريخ كاف من الخبرة العملية للتدقيق الشرعي على البنوك الكويتية الإسلامية للمكتب ولأعضاء فريق التدقيق الشرعي لذلك المكتب.
 - فرض رقابة على التسعير بحيث لا يصبح التسعير هي الآلية التي يمكن من خلالها التسرب للحصول على عقود التدقيق الشرعي الخارجي على حساب العنصرين أعلاه، وبما يمكن مكتب التدقيق من تعيين الكفاءات وأصحاب الخبرة الميدانية العملية التي لا تقل عن أربع سنوات في مجال التدقيق الشرعي على البنوك الإسلامية.
2. تفعيل الدور الرقابي الاشرافي والتنفيذي لبنك الكويت المركزي من خلال أعمال التفتيش الميداني على أنظمة الرقابة الشرعية لتلك البنوك بكل مكوناتها، من خلال أدوات التفتيش الميدانية.
3. فتح خطوط تعاون مع مكاتب التدقيق المالي الخارجي للوقوف على أفضل الممارسات المتبعة في التدقيق.
4. التأكد من أن إدارات الالتزام والحوكمة في البنوك هي التي تكون مسؤولة بشكل مباشر عن تحقيق الحوكمة المطلوبة والواردة في تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية من خلال تقارير دورية يتم تقديمها للبنك المركزي تغطي هذا الجانب على وجه الخصوص.
5. التأكد من أن خطاب ارتباط التدقيق الشرعي الخارجي مع البنوك خال من أية بنود تتضمن قيودا على حرية عمل مكتب التدقيق الشرعي الخارجي كفرض إدارة التدقيق الشرعي الداخلي جهة تنسيقية بينه وبين إدارات تلك البنوك.
6. أن ينشأ البنك المركزي نظاما لحماية المبلغين West Blowers، يتيح للعاملين وأصحاب المصالح المتعاملين مع البنوك التبليغ بهامش سرية وأمان عاليين والمتعارف عليه عالميا والمطبق محليا من قبل هيئة أسواق المال بدولة الكويت، بما يقلل من حالات التجاوز لتعليمات البنك المركزي.
7. تحديث تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بعد مرور فترة تسعة أعوام على صدورها وخمسة أعوام على تطبيقها .
8. التأكد من كفاءة المدققين الشرعيين في مكتب التدقيق الشرعي الخارجي .
9. التأكد من كفاءة المحاسبين والمستشارين القانونيين في مكتب التدقيق الشرعي الخارجي، وهو الذي نص عليه في البند رابعا من اشتراطات مكتب التدقيق الشرعي الخارجي الواردة في تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية الصادرة عن البنك المركزي .

”تم بحمد الله“

